مراجعة في حسابات الحرب.. قراءة مستقبلية

بمراجعة موضوعية في كشوف حسابات الحرب (الأمريكية الإسرائيلية-الإيرانية)، يرى الخبراء أنها أظهرت على السطح هشاشة العقيدة الإيرانية القائمة على «التوسع والتفوق»، لذلك تحاول إيران اليوم تحويل هذا الكسر إلى دور إقليمي جديد، لا يقوم على التفوق العسكري المباشر، بل على كونها طرفا لا يمكن تجاهله.

قبل الحرب، كانت إيران تطرح نفسها كقائد لمحور المقاومة؛ وبعد الأحداث، إيران ترسم لنفسها دورًا يتجاوز مجرد البقاء، وهو السعي لتثبيت مكانتها كقوة إقليمية مهيمنة لا يمكن تجاهلها، ومهندسة لنظام أمني جديد في غرب آسيا يقوم على استبعاد الولايات المتحدة وإسرائيل. هذا الدور لا يعتمد على شبكة الوكلاء التقليدية التي تضررت بشدة، بل يعتمد على السيطرة على مضيق هرمز كورقة ضغط استراتيجية، وعلى خطاب القومية المتشددة الذي يهدف إلى تقديم طهران كزعيمة للعالم الإسلامي («وسائط متعددة») إيران تقترح تشكيل هيكل أمني إقليمي وتعيد تأكيد شروطها لإنهاء الحرب).

إيران ستطرح نفسها الطرف الذي يملك مفاتيح استقرار المنطقة، ليس بفضل قوتها، بل بفضل قدرتها على تعطيل الاستقرار إذا لم يتم التعامل معها، وهذا ما يظهر بوضوح في الخطاب الإيراني الجديد، الذي يرسم دورًا جديدًا لإيران لتكون شريكًا في ترتيبات أمنية إقليمية، لا أن تُستبعد منها.

الخطاب الإيراني الجديد.. التصعيدي والعنيد

هذا ما يوصف به الخطاب الإيراني الأخير، بأنه «جديد» و«تصعيدي» و«عنيد»، على أن «العناد» هنا بالإضافة إلى كونه غطرسة، فهو في الحسابات الإيرانية يستند إلى قراءة استراتيجية جديدة. هذا الخطاب لم يعد يكتفي بشعارات «الموت لأمريكا» التقليدية، بل يتحول إلى خطاب «النصر» و«الابتزاز المباشر» و«رفض التنازل»، مستفيدًا من قناعته بأنه صمد أمام الضربات وأن أمريكا تراجعت سياسيًا (Iran's Araghchi commits to national positions amid war threats).

هذا التحول الجوهري في الخطاب الإيراني الجديد، عن خطاب العقود الماضية، يوضح أن إيران تتجنب تحويل شعاراتها القديمة إلى عقيدة عسكرية، وأن القيادة الجديدة تعتبر نفسها غير مهزومة، بل اكتسبت ثقة بقدرتها على استيعاب الضغط العسكري والاقتصادي، وإن رسالتها الجديدة هي حماية شبكتها الإقليمية، وليس العكس.

وزير الخارجية الإيراني صاغ هذا التحول بوضوح في قوله «مضيق هرمز لن يعود كما كان قبل الحرب»، و«إدارة المضيق لن تكون كما كانت».. وهذا يعد خطاب فرض القوة.

هذا الخطاب الإيراني الجديد والتصعيدي (المتغطرس)، يرفع سقف التوقعات، بدلا من خفضها، بتأكيد النصر؛ لأن أمريكا فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة، وأهمها تغيير النظام؛ إضافة إلى استمرارية التلويح الإيراني بالتهديد بالانتقام كالتزام أيديولوجي.

أما العناد الأكثر وضوحًا في الخطاب الجديد فهو قراءته لنتيجة الانتخابات النصفية الامريكية على أنها انتصار استراتيجي لإيران، لذلك صرح الوزير عراقجي بأن أي هجوم جديد «لن يحقق نتيجة مختلفة».

إيران تعرف أن اقتصادها متضرر (صادرات النفط انخفضت من 2 مليون برميل يوميًا إلى أقل من 300 ألف)، لكنها تراهن على أن أمريكا تراجعت سياسيًا. لذلك، فإن الخطاب التصعيدي هو محاولة لفرض شروط أفضل في التفاوض، رغم التوقعات بإعلان حرب جديدة ضدها.

هذا الخطاب الإلحاحي العنيد (رفض التنازل بعد الانتخابات الأمريكية)، المدعوم برؤية إيرانية لا ترى أنه عنادٌ أعمى؛ هو خطاب يرى أن اللحظة مواتية لرفع السقف، ويصر على أن السلام الجديد يجب أن يعترف بموقع إيران كقوة مهيمنة، وإلا فإن «التهديد» سيبقى قائمًا (Iran's Araghchi commits to national positions amid war threats).

إيران وإعادة تعريف «النظام الإقليمي» باستبعاد أمريكا

إيران تتوقع نجاحها في الدفع نحو «هيكل أمني إقليمي» لمنطقة الخليج K يضم دول المنطقة من دون الولايات المتحدة وإسرائيل (وهو الهدف نفسه الذي تتوقع إسرائيل أن تحققه لنفسها والولايات المتحدة، من دون إيران)؛ وفي وجهة النظر الإيرانية، هذا يهدف إلى تحويل المكاسب التكتيكية التي حققتها إيران في زمن الحرب (مثل ضرب القواعد الأمريكية، وإجبار الولايات المتحدة على تقليص وجودها في الخليج) إلى ترتيبات مؤسسية دائمة. («وسائط متعددة» إيران تقترح تشكيل هيكل أمني إقليمي وتعيد تأكيد شروطها لإنهاء الحرب).

مضيق هرمز.. ورقة تفاوضية وأصل استراتيجي

بقراءة مراحل وأسلوب التفاوض الإيراني في حربها مع الولايات المتحدة، وخصوصًا في الفترة الأخيرة المباشرة قبل وبعد الانتخابات النصفية في نوفمبر 2026، يمكن استشراف أن الموقف الرسمي الإيراني المُعد لما بعد انتهاء الحرب قائم على فرض سيطرتها على مضيق هرمز، وفرض «رسوم عبور» على السفن المارة، لتمويل إعادة الإعمار.

ومن المتوقع بنسبة عالية أن إيران ستجري تغييرًا استراتيجيًا في عملها مع شبكة الوكلاء المنتشرة في المنطقة (مثل حزب الله الذي تضرر بشدة)، لصالح اعتمادها بمعدل أكبر على استراتيجية المضائق نفسها، كابتزاز جغرافي أرخص، ومباشر، وأكبر جدوى من إدارة الوكلاء، وذلك بهدف إجبار دول الخليج على إعادة النظر في اعتمادها الأمني على الولايات المتحدة.

إذن إيران تعتبر السيطرة على مضيق هرمز أهم مكسب استراتيجي من هذه الحرب، وهي تعتزم استخدامه كأداة ضغط اقتصادي ورادع، في الوقت الذي بدأت مشاريع أخرى بالعمل لتهميش دور المضيق واستبداله بممرات جديدة للطاقة وسلاسل الإمداد.

إيران والتحول الداخلي.. من الأيديولوجيا الثورية إلى القومية المتشددة

توصف القيادة الجديدة في إيران (التي برزت بعد مقتل علي خامنئي والآخرين) بأنها أكثر «براغماتية وقومية متشددة».. وأيديولوجيا النظام الإيراني



○ بقلم:
سميرة بن رجب

تتغير تدريجيًا نحو مزج الإسلام السياسي الشيعي بالقومية المتشددة؛ وهذا يعني أن إيران بعد الحرب قد تحاول أن تبدو أقل اهتمامًا بتصدير الثورة، وأكثر تركيزًا على المصالح الوطنية والموقع الجيوسياسي، والهدف هو جعل إيران تُقبل كـ«قوة عظمى إقليمية»، وليس فقط كـ«دولة ثورية معزولة». حتى إن القيادة الجديدة تأمل الحصول على تخفيف العقوبات وإعادة الإعمار (مثل 300 مليار دولار) من خلال التقرب والاتفاق مع الولايات المتحدة، لإعادة صناعة صورتها، وتنشيط الاقتصاد.

التحديات والعقبات الواقعية

وهنا من المهم القول إن هذا الطموح الإيراني الجامح يواجه عقبات واقعية، أهمها هو الجمود الأيديولوجي، والخلافات الفئوية المؤجلة منذ اغتيال الصف الأول من القيادة الإيرانية في اليوم الأول للحرب، وأخطرها الخلاف المحتدم بين معسكري الحرس الثوري والقيادة السياسية والدبلوماسية.

التحدي الواقعي الآخر هو التضرر البالغ في شبكة الوكلاء، الذي سيكون له انعكاس مباشر على قدرة إيران على الردع.. أما دول الخليج التي تراجعت ثقتها في إيران أكثر من السابق، فلا تزال تعتبر الوكلاء الموالين لإيران مزعزعين للاستقرار، ما سيُبقي إيران في حساباتهم «الدولة الثورية المعزولة»، حتى لو رجعت العلاقات بين الطرفين.

وهناك أيضًا تحدي الدور الإسرائيلي المعرقل لأي اتفاق أمريكي-إيراني، الذي سيعمل بقوة على تخريب عملية المصالحة.

إيران ترسم لنفسها دور «القوة المهيمنة في الخليج» بعد الحرب، لكن هذا الدور لا يزال بعيدًا عن التحقق، ويعتمد على مدى استعداد دول الخليج لقبول «السلام منخفض التهديد» الذي تحاول إيران أن تفرضه على المنطقة.

السلام منخفض التهديد «Low-Threat Peace»

هو مفهوم في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية يشير إلى حالة من السلام لا تقوم على غياب التهديد تمامًا، بل على وجود تهديد مُدار ومُحتوى عند مستوى منخفض، بحيث لا يصل إلى حد الصراع المسلح المفتوح، لكنه لا يختفي أبدًا (Challenge for the Gulf states: rearming after the war).

بعبارة أخرى، هو سلام هش ومشروط، يستمر لأن أحد الطرفين (أو كليهما) يرى أن كلفة خرق التهديد أعلى من كلفة قبوله. إنه ليس «سلامًا إيجابيًا» يقوم على الثقة والتعاون، بل «سلامًا سلبيًا» يقوم على الردع والترقب.

من أهم مقومات هذا السلام المنخفض هو: -1 أن التهديد موجود لكنه مُدار؛ -2 أن السلام ليس نتيجة اتفاق، بل نتيجة «توازن رعب»؛ -3 وأن القبول ليس رضا، بل اضطرارا؛ و-4 هو تهديد منخفض وليس معدوم (Challenge for the Gulf states: rearming after the war).

«السلام منخفض التهديد» ليس سلامًا محبوبًا، ولا سلامًا عادلا، بل الأقل سوءًا من البدائل الأخرى. هو اعتراف بأن التهديد لا يمكن إزالته، فيُدار بدلا من أن يُحل. بالنسبة إلى إيران، هذا يعني قبولها كقوة إقليمية من دون الاعتراف بشرعيتها الكاملة. وبالنسبة إلى دول الخليج، يعني قبولها بوجود تهديد دائم، مع العمل على تقليصه لا إنهائه... إنه سلام «مؤقت بطبيعته»، قد يستمر سنوات، لكنه لا يتحول أبدًا إلى سلام حقيقي.

الفرق الجوهري في هذا السلام عما كان سائدًا بين ضفتي الخليج قبل بدء الحرب، هو أن السابق كان يقوم على الردع بالوكالة (شبكة وكلاء إيران كحاجز أمامي)، بينما بعد الحرب أصبح يقوم على «الابتزاز المباشر» (إيران نفسها تهدد بهرمز وتضرب الخليج مباشرة). هذا التحول غيّر طبيعة التهديد، وحوّل الثمن الذي يدفعه الخليج من «كلفة رمزية» إلى «كلفة وجودية».

السلام الجديد ليس «أفضل» ولا «أسوأ» بالضرورة، لكنه «أكثر خطورة». قبل الحرب، كان الخليج يعتقد أن بإمكانه شراء الأمن؛ وبعد الحرب، أصبح يعلم أن الأمن لا يُشترى، وأن الجارة إيران تفتقد لغة الحوار السائدة في العلاقات الدولية، وتفتقد الكثير من المفاهيم المشتركة في العلاقات الإنسانية، لذلك ستعمل الجارة المسلمة على إيصال الألم إلى دول الخليج، من دون أي اعتبار لمبادئ الجيرة والقانون والاتفاقيات الدولية، ولا أي اعتبار لمفاهيم القوة واستخداماتها في العلاقات الإنسانية. هذا هو الفرق الجوهري في مفهوم السلام الجديد، حيث التهديد لم يعد «مُدارًا» عبر الوكلاء، بل أصبح «مباشرًا» من طهران.

وهذا الأمر هو الذي بدأت دول الخليج في استيعابه، الذي سيدفع إلى سباق تسلح دفاعي مكثف، وتحول في طبيعة التحالفات من مظلة واحدة إلى شبكات متعددة، وتحوّل في الشراكات، وفي تنويع المشتريات (تحدي دول الخليج: إعادة التسلح بعد الحرب).

ورغم ذلك سيستمر التوجه العام لدول الخليج هو الاحتواء والردع، وليس المواجهة والاستفزاز؛ الحوار وليس حروب استباقية.

لذلك من المتوقع أن يكون سباق التسلح الخليجي ليس تقليديًا، بل هو سباق على «المناعة» (الدفاع الجوي، البنية التحتية، السيبراني)، وليس على «الغلبة» (احتلال أرض، إسقاط نظام)، من مبدأ أن دول الخليج لا تريد «الفوز»، بل تريد السلام و«عدم الخسارة».

sr@sameerarajab.net

بمناسبة اليوم العالمي للسكر..

الدكتور حسن جمال: نفقد نصف قدرة البنكرياس قبل اكتشاف السكري والحل في «التدخل المبكر»

كتبت: لمياء ابراهيم

أكد الدكتور حسن فروخ جمال، استشاري الغدد الصماء والسكري، بمناسبة اليوم العالمي للسكري، أن السكري يبدأ قبل أن نعرفه، مطروحاً السؤال، ماذا لو اكتشفناه قبل أن يبدأ؟

اعتدنا أن نتعامل مع السكري كمرض يظهر فجأة عبر فحص دم روتيني ورقم مرتفع ثم تشخيص، لكن الحقيقة العلمية مختلفة تماماً؛ فالسكري لا يبدأ يوم تشخيصه بل يبدأ قبله بسنوات طويلة في صمت تام، وهو ما يجعل العقد الحالي نقطة تحول في تاريخ هذا المرض. ولهذا لم يكن مستغرباً أن يأتي اليوم العالمي للسكري، الذي يصادف الرابع عشر من نوفمبر من كل عام، تحت شعار «التدخل المبكر في السكري» (Early Action on Diabetes)، وهو الشعار الذي اختاره الاتحاد الدولي للسكري لعامي 2026 و2027، حيث يركز على أهمية التشخيص المبكر، وتقليل خطر الإصابة، وتسريع الوصول إلى الرعاية قبل ظهور المضاعفات. ويطرح الدكتور تساؤلاً مهما، إذا كان السكري يرسل إشاراته قبل سنوات، فلماذا ما زلنا نكتشفه متأخرين؟ وماذا يمكن أن نكسب لو التقطنا هذه الإشارات في وقتها؟

وذكر الدكتور حسن أنه فيما يخص السكري من النوع الثاني، تشير الدراسات إلى أن مقاومة الإنسولين وتراجع وظيفة خلايا البنكرياس تبدأ قبل التشخيص بما يقارب عشر سنوات، مبيناً أنه عند لحظة التشخيص يكون كثير من المرضى قد فقدوا نحو نصف قدرة البنكرياس على إفراز الإنسولين، فنحن غالباً نصل متأخرين. خلال هذه السنوات الصامتة يعمل البنكرياس فوق طاقته ليعوض مقاومة الجسم للإنسولين، فيبقى السكر في الدم طبيعياً أو قريباً من الطبيعي دون شعور بشيء، لكن هذا التعويض له ثمن، ومع الوقت تتعب الخلايا ويبدأ السكر بالارتفاع تدريجياً حتى يصل إلى الحد الذي نسميه «سكرياً». والخبر الجيد أن هذه المرحلة الصامتة، ومنها مرحلة ما قبل السكري، قابلة للعكس في كثير من الحالات، وقد أثبتت دراسات كبرى أن التغيير في نمط الحياة، وخسارة قدر متواضع من الوزن مع نشاط بدني منتظم، يمكن أن يقللا خطر التحول إلى السكري بشكل كبير أو يؤخراه سنوات طويلة.

وشدد الدكتور حسن على ضرورة إجراء فحص دوري حتى لا نفاجأ بالمضاعفات، فلا داعي لأن ننتظر التشخيص. ومن الحقائق التي تفاجئ المرضى أن بعضهم يكتشف عند التشخيص الأول أن السكري قد ترك أثره بالفعل كتغيرات في شبكية العين، أو بداية تأثر في الكلى، أو تنميل في القدمين، أو مشكلات في القلب والشرايين، وهذه المضاعفات تراكمت خلال سنوات الصمت. داعياً إلى التشخيص المبكر الذي يحمي العين والكلى والقلب والأعصاب قبل أن تتضرر، وأضاف: «وكل سنة نكسبها في السيطرة الجيدة على السكر في بداية المرض تبقى فائدتها مع المريض سنوات طويلة»، فيما يسميه الأطباء «الذاكرة الأيضية» أو «الأثر الموروث» للتحكم المبكر.



○ د. حسن فروخ.

وعن مصطلح «هدأة» السكري، فلم يعد السكري من النوع الثاني بالضرورة مرضا مدى الحياة؛ فقد أظهرت دراسات بريطانية أن نسبة كبيرة من المرضى في السنوات الأولى من التشخيص استطاعوا الوصول إلى مستويات سكر طبيعية دون أدوية بعد خسارة وزن كبيرة ومدروسة. ومع العلاجات الحديثة لإنقاص الوزن أصبح هذا الهدف أقرب، بشرط التوقيت المبكر للتدخل، فالمريض الذي شُخّص منذ سنة أو سنتين يملك مخزوناً جيداً من خلايا البنكرياس العاملة. والهدأة لا تعني الشفاء التام، بل تعني أن المرض في حالة سكون ويحتاج إلى متابعة مستمرة والحفاظ على نمط الحياة الصحي.

وبين الدكتور حسن أنه بالنسبة إلى السكري من النوع الأول، الذي يصيب الأطفال والشباب غالباً، فأصبح اليوم يُقسَّم إلى مراحل؛ فقد يحمل الطفل أجساماً مضادة في الدم تهاجم البنكرياس سنوات قبل أن يرتفع السكر أو تظهر أي أعراض. وفحص بسيط للدم يمكنه كشف هذه الأجسام المضادة، خاصة لدى إخوة وأبناء المصابين، مشيرا إلى وجود علاج مناعي معتمد حاليا في بعض الدول يمكنه تأخير ظهور المرض الصريح سنوات في الأطفال المعرضين للخطر. وكل سنة إضافية دون إنسولين تعني طفولة أخف عبئاً، وتجنب دخول الطفل للطوارئ بحالة الحماض الكيتوني. وحتى في غياب العلاج المناعي، فإن معرفة الأسرة المبكرة تتيح متابعته عن قرب والوصول إلى الطبيب قبل تحول الحالة إلى طارئة تهدد الحياة.

وفيما يتعلق بسكري الحمل، أشار الدكتور إلى أنه إنذار مبكر لا يجب تجاهله؛ حيث تعتقد الكثير من السيدات أنه أمر عابر ينتهي بانتهاء الحمل، بينما الحقيقة أن المصابة بسكري الحمل معرضة بشكل أكبر بكثير للإصابة بالسكري من النوع الثاني خلال السنوات اللاحقة، وهو رسالة مبكرة من الجسم تخبرنا بأن البنكرياس قد لا يتحمل الضغط الإضافي على المدى البعيد. ولذلك فإن فحص السكر بعد الولادة وبشكل دوري، والاهتمام بالوزن والنشاط البدني، خطوات بسيطة تمنع أو تؤخر الإصابة سنوات.

وعن سبب وصولنا متأخرين، فيعود إلى غياب الأعراض في المراحل الأولى، والخوف من النتيجة، والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالمرض. وهنا تبرز أهمية شعار هذا العام في تقليل الوصمة والنظر إليه كحالة صحية يمكن التعامل معها بنجاح لا كعيب أو فشل شخصي. وتُعد مجتمعاتنا الخليجية والشرق أوسطية من أعلى مناطق العالم في معدلات الإصابة بسبب التغير السريع في نمط الحياة، وقلة الحركة، وانتشار الوجبات عالية السعرات، وارتفاع معدلات السمنة، والعوامل الوراثية وزواج الأقارب، فضلاً عن إصابة السكري من النوع الثاني لأعمار أصغر كالشباب والمراهقين، مما يجعل الفحص المبكر ضرورة صحية واجتماعية واقتصادية.

وشهد عالم السكري أدوات جديدة في خدمة الاكتشاف المبكر، مثل أجهزة قياس السكر المستمر التي تكشف أنماطاً غير طبيعية، وأدوات تقييم الخطر المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. ومع تطور العلاجات التي تحمي القلب والكلى وتساعد على إنقاص الوزن، أصبح للتشخيص المبكر قيمة أكبر في تغيير مسار المرض فعلاً.

وختاماً، يؤكد الدكتور أنه لمن لديه تاريخ عائلي، أو زيادة في الوزن، أو سكري حمل سابق، أو ارتفاع في ضغط الدم أو الدهون، فلا ينتظر الأعراض وليفحص مبكراً وبانتظام؛ فنتيجة «ما قبل السكري» ليست مجرد ملاحظة بل فرصة ذهبية. ومن لديه طفل مصاب بالنوع الأول فليسأل طبيبه عن فحص الأجسام المضادة لبقية الأبناء، وإذا شُخّص المريض حديثاً فليتحدث مع طبيبه عن إمكانية الوصول إلى الهدأة. فخطوات بسيطة كالمشي اليومي، والنوم الكافي، وتقليل السكريات والوجبات السريعة، والحفاظ على وزن صحي تصنع فرقاً كبيراً؛ لأن التشخيص المبكر بداية مختلفة لقصة يمكن تغيير نهايتها، والسكري يمنحنا سنوات من التحذير الصامت، والفرق يبدأ بقرار الفحص في الوقت المناسب.

الشوري د. الخزاعي: البحرين أرست منظومة تشريعية متكاملة لحماية حقوق الطفل



أكد الدكتور محمد علي الخزاعي، عضو لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى، أن مملكة البحرين بتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وجهود صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تولي حماية حقوق الطفل اهتمامًا بالغًا، انطلاقًا من إيمانها بأن حماية الطفولة مسؤولية وطنية ومؤسسية مشتركة، وأن ضمان حقوق الأطفال في الرعاية والتعليم والصحة والحماية من مختلف أشكال العنف والاستغلال يمثل ركيزة أساسية في بناء مجتمع آمن ومستدام.

جاء ذلك خلال مشاركته في جلسة «حقوق الطفل: مسؤولية برلمانية»، ضمن أعمال المؤتمر البرلماني العالمي لحقوق الإنسان المنعقد خلال الفترة 12 و13 في جنيف، حيث تناولت الجلسة الدور المحوري للبرلمانات في تعزيز حماية حقوق الطفل، من خلال تطوير التشريعات، وممارسة الرقابة على السياسات العامة، ومتابعة توجيه الموازنات والموارد بما يضمن تلبية احتياجات الأطفال وصون حقوقهم.

وأوضح د. الخزاعي أن مملكة البحرين قطعت شوطًا مهمًا في إرساء الإطار التشريعي الوطني لحماية الطفولة، من خلال قانون الطفل رقم (37) لسنة 2012، الذي كفل حماية الطفل والأمومة، وضمان تمتع الأطفال بحقوقهم من دون تمييز، وجعل مصلحتهم الفضلى أولوية في القرارات والإجراءات المتعلقة بهم، إلى جانب قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص رقم (1) لسنة 2008، الذي يشكل أحد الأطر القانونية لمواجهة الاستغلال والاتجار بالبشر، بما في ذلك ما قد يستهدف الأطفال.

وأشار د. الخزاعي إلى أن مسؤولية السلطة التشريعية لا تقف عند إقرار القوانين، بل تمتد إلى متابعة تنفيذها وتقييم فاعليتها، والتأكد من انعكاسها على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، فضلًا عن مواصلة مراجعة التشريعات والسياسات العامة بما يواكب المتغيرات والتحديات المستجدة، ويعزز منظومة الحماية الوطنية.

وأضاف د. الخزاعي أن التحولات الرقمية تفرض تحديات جديدة تتطلب اهتمامًا برلمانيًا متواصلًا، وخصوصًا فيما يتعلق بحماية خصوصية الأطفال وبياناتهم، والتصدي للتنمر والاستغلال الإلكتروني، والعمل على توفير بيئة رقمية آمنة تتيح لهم الاستفادة من فرص التعلم والمعرفة، مع تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية وتطوير آليات التوعية والإبلاغ والاستجابة.

وأكد د. الخزاعي أهمية تعزيز الشراكة بين البرلمانات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الطفل، وفي مقدمتها الشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، بما يسهم في توسيع المشاركة البرلمانية في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وتبادل الخبرات والتجارب التشريعية والرقابية، والاستفادة من الممارسات الدولية في تطوير أنظمة حماية الطفل.

ونوه د. الخزاعي بتأكيد أن حماية حقوق الطفل مسؤولية برلمانية مستمرة تتطلب تكامل الأدوار التشريعية والرقابية، وضمان حضور مصلحة الطفل الفضلى في السياسات والقرارات العامة، بما يكفل له بيئة آمنة وفرصًا متكافئة وحياة كريمة.

البحرين تعزي تركيا في ضحايا تحطم مروحية عسكرية

أعربت وزارة الخارجية عن تعاطف مملكة البحرين وتضامنها مع الجمهورية التركية الشقيقة، جراء حادث تحطم مروحية عسكرية في ولاية ملاطية شرقي البلاد، ما أسفر عن استشهاد أربعة عسكريين، معبرةً عن خالص تعازي المملكة وصادق مواساتها للحكومة والشعب التركي الشقيق، ولأسر الشهداء وذويهم في هذا المصاب الأليم، سائلةً المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته ومغفرته.